السنة الرابعة والعشرون/ عدد خاص / شهر تشرين الثاني/ سنة 2026 تاريخ قبول النشر/2025/11/20

https://doi.org/10.31272/ijes.v24.1616

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

The Experience of Economic Diversification in Saudi Arabia and the Lessons Learned for Diversifying the Iraqi Economy: An Analytical Study for the Period (2004-2023)

تجربة التنويع الاقتصادي في السعودية والدروس المستفادة منها لتنويع الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية للمدة [2004-2023]

هيرۆ شوان علي/الباحثة
Hero Shwan Ali
Hero.ali@su.edu.krd

أ.م.د. ياسين رسول يونس/المشرف
Yasin Rasul Younis
yasin.younis@su.edu.krd

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة صلاح الدين/ اربيل

Abstract

This research aims to analyze the experience of economic diversification in the Kingdom of Saudi Arabia during the period (2004–2023) and to derive lessons that can be applied to diversify the Iraqi economy. The study adopts a comparative analytical approach to trace Saudi Arabia's economic diversification policies and programs within the framework of *Saudi Vision 2030*, and to compare them with the current state of the Iraqi economy, which remains heavily dependent on oil revenues. The findings reveal that Saudi Arabia has made significant progress in diversifying its sources of income by developing non-oil sectors such as industry, tourism, and financial services, while strengthening the role of the private sector and foreign investment. In contrast, the Iraqi economy still suffers from an almost total dependence on oil and a weak contribution from other productive sectors, due to the absence of strategic planning and an unfavourable investment climate. Achieving diversification in Iraq therefore requires the formulation of a comprehensive national strategy focused on developing non-oil sectors, improving the investment environment, activating public–private partnerships, and enhancing human capital development.

Keywords: Economic diversification, Rentier states, Saudi Economy, Iraqi economy, Gross Domestic Product (GDP).

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل تجربة التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال المدة (2004–2023)، واستخلاص الدروس التي يمكن توظيفها لتنويع الاقتصاد العراقي.. اعتمد البحث الأسلوب التحليلي المقارن لتتبع سياسات وبرامج التنويع الاقتصادي في السعودية في ظل "رؤية السعودية 2030"، ومقارنتها بواقع الاقتصاد العراقي الذي لا يزال يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية. وقد توصل البحث إلى أن

السعودية استطاعت تحقيق تقدم ملموس في تنويع مصادر الدخل من خلال تطوير القطاعات غير النفطية مثل الصناعة، والسياحة، والخدمات المالية، مع تعزيز دور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي. وفي المقابل فان الاقتصاد العراقي لا يزال يعاني من تبعية شبه مطلقة للنفط وضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى نتيجة غياب التخطيط الاستراتيجي وضعف بيئة الاستثمار. كما أن تحقيق التنويع في العراق يتطلب صياغة استراتيجية وطنية شاملة ترتكز على تنمية القطاعات الاخرى غير النفطية، وتحسين بيئة الاستثمار، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص فضلا عن تطوير رأس المال البشري.

الكلمـات الرئيسـية: التنويع الاقتصادي، الدول الريعية، الاقتصاد السعودي، الاقتصاد العراقي، الناتج المحلي الإجمالي.

المقدمة

يعد التنويع الاقتصادي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية، وخاصة النفط والغاز، التي تُشكل المصدر الرئيسي لإيرادات الدول الريعية. وقد واجهت السعودية، باعتبارها دولة نفطية رئيسة، تحديات كبيرة في تنويع اقتصادها خلال المدة (2004-2023)، بسبب الاعتماد المفرط على الموارد الهيدروكربونية، وتقلب أسعار النفط، وعدم تطوير قطاعات بديلة قوية مثل الصناعة والزراعة والخدمات. ويكتسب البحث أهمية خاصة للعراق الذي يعاني من تحديات مشابهة، حيث يمثل النفط المصدر الرئيس للدخل، ويُعد تنويع الاقتصاد ضرورة حتمية لتقليل المخاطر الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالتقلبات النفطية. من هنا يهدف هذا البحث إلى دراسة تجربة السعودية في مجال التنويع الاقتصادي، واستخلاص الدروس المستفادة منها التي يمكن أن تُسهم في تحسين مسار التنمية الاقتصادية في العراق خلال الفترة.(2004-2023)

مشكلة البحث: تعود مشكلة البحث الى استمرار اعتماد الاقتصاد العراقي علي الإيرادات النفطية وضعف مساهمية القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، يتمحور التساؤل الرئيس لمشكلة البحث حول: ماهي الدروس التي يمكن استخلاصها من تجربة التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال المدة (2004-2023)، التي يمكن توظيفها في صياغة سياسات فعّالة تسهم في تحقيق تنويع اقتصادي فعّال ومستدام في العراق؟

أهميـة البحـث: تنبع أهمية البحث من اهمية هدف التنويع الاقتصادي، الذي أصبح هدفًا استراتيجيًا تسعى إليه معظم الاقتصادات الريعية، ومنها العراق الذي لا يزال يعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية لتمويل الموازنة العامة، ومن هنا تبرز أهمية دراسة التجارب الإقليمية الناجحة في هذا المجال، ومنها تجربة المملكة العربية السعودية التي تمكنت، خلال السنوات الأخيرة، من تحقيق تقدم ملحوظ من خلال تبني "رؤية السعودية 2030" والتي تمثل انموذجًا للتحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام.

فرضية البحث: يستند البحث على الفرضية الآتية: يعزى نجاح تجربة التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال المدة (2004–2023) يعزى إلى تبنيها لسياسات اقتصادية شاملة ومتكاملة.

اهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل تجربة التنويع الاقتصادي في السعودية خلال المدة (2004–2023) من حيث السياسات والبرامج والنتائج.
2. تشخيص واقع الاقتصاد العراقي ومدى تحقيقه للتنويع الاقتصادي خلال المدة نفسها.
3. استخلاص الدروس من تجربة المملكة العربية السعودية التي يمكن للعراق الاستفادة منها في صياغة سياسات اقتصادية فعّالة تسهم في تحقيق تنويع اقتصادي مستدام.

4. تقديم المقترحات لتعزيز جهود التنويع الاقتصادي في العراق بهدف تقليل الاعتماد على النفط.

منهجيـــة البحـــث: من أجل إثبات فرضيات البحث وتحقيق أهدافه، اعتمد البحث على المنهجية القائمة على الربط بين منهجين رئيسيين، المنهج الاستنباطي الذي يعتمد الاسلوب الوصفي من خلال استعراض الطروحات النظرية والتجريبية الخاصة بالتنويع الاقتصادي بهدف رصد وتحديد الأطر المفاهيمية للتنويع الاقتصادي وأهدافه ومبرراته ومؤشراته و اسلوب تحليلي المقارن من خلال دراسة تجربة التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال المدة (2004–2023) وتحليل السياسات والبرامج الاقتصادية التي ساهمت في نجاحها، لا سيما تلك المرتبطة بـ"رؤية السعودية 2030". ومقارنة تلك التجربة مع الواقع الاقتصادي في العراق، الذي لا يزال يعتمد بصورة كبيرة على الإيرادات النفطية، بهدف استخلاص الدروس والعبر التي يمكن توظيفها في صياغة سياسات اقتصادية فعّالة تسهم في تحقيق تنويع اقتصادي مستدام.

هيكلية البحث: يتكون هيكل البحث من ثلاثة محاور، تناول **المحور الاول** الاطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي الذي يعرض مفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه ومبرراته ومؤشراته، بينما تناول المحور الثاني تجربة المملكة العربية السعودية في التنويع الاقتصادي خلال المدة (2004–2023)، مع التركيز على أبرز السياسات والاستراتيجيات التي تم تنفيذها في إطار "رؤية السعودية 2030"، إلى جانب أهم النتائج التي حققتها المملكة. في حين تناول **المحور الثالث** واقع التنويع الإقتصادي في العراق و الدروس المستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية المختارة لتنويع الإقتصادي العراقي، واخيراً عرض البحث عدد من الاستنتاجات التي توصل اليه، وقدم جملة من المقترحات ذات علاقة بالبحث والتي تهدف إلى دعم جهود التنويع الاقتصادي في العراق.

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

يعد التنويع الاقتصادي من أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول وخاصة الريعية منها، نظراً لما تحققه من آثار ايجابية على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وتؤثر التنويع الاقتصادي بشكل مباشر على مستوى معيشة الأفراد وعلى النمو الاقتصادي. لذلك يهدف هذا المحور الى تسليط الضوء على مفهوم التنويع الاقتصادي وأنواعه واثاره.

أولاً: مفهوم وماهية التنويع الاقتصادي: يعرف التنويع الاقتصادي بأنه "عملية توسيع القاعدة الاقتصادية، واقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، تسهم في إيجاد مصادر جديدة للدخل بجوار النفط، بهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة و تحسين مستوى الدخل (مجلخ و خلفلاوي و بشيشي، 2023: 284)، وعلى الرغم من أن تحقيق التنويع الاقتصادي يُفهم عادةً بأنه توسيع لمصادر الدخل والإنتاج، إلا أن ذلك لا يُعد كافيًا لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية. فنجاح التنويع في الفعاليات الإنتاجية يتطلب توافقه مع متغيرات اقتصادية أخرى مرتبطة بالدخل والإنتاج، مثل الصادرات والواردات، وإيرادات الدولة، والعمالة، وتكوين رأس المال. ومن ثمّ، فإن التنويع الاقتصادي يُعدّ ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي وإسهام القطاعات المختلفة في تركيبه، بل تمتد لتشمل متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى (الخطيب، 2014: 4).

ثانيـاً: أهـداف التنويـع الاقتصـادي: يمكن تلخيص اهم اهداف التنويع الاقتصادي بمايأتي: (زرقوط و بوكثير، 2017: 334)

1. يهدف التنويع إلى توزيع الاستثمارات على قطاعات متعددة لتقليل الاعتماد على مورد أو قطاع واحد، بما يحدّ من تقلبات الأسواق والمخاطر الاقتصادية المحتملة.
2. يسهم التنويع عبر سياسات أفقية وعمودية في تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يؤدي

إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة تدفق الموارد المالية.
3. يعمل التنويع على تنمية الأنشطة الإنتاجية وفتح المجال أمام القطاع الخاص لزيادة الإنتاج، ورفع مساهمته في الناتج المحلي مما يعزز الثروة والاستقرار المالي.
4. يؤدي التنويع إلى تقوية التكامل بين القطاعات عبر تقسيم العمل والتخصص، بما يسهم في رفع الكفاءة وتقليل التكاليف وتحسين جودة الإنتاج.(Melina et all, 2023: 4)
5. يساعد تنويع الصادرات على تقليل أثر تقلبات الأسعار العالمية، إذ تُوزَّع الخسائر على سلع وخدمات متعددة، مما يحد من تدهور شروط التبادل التجاري.
6. يُسهم التنويع في خلق فرص عمل جديدة عبر تنويع القاعدة الإنتاجية، لاسيما في القطاعات كثيفة العمالة، مما يقلل معدلات البطالة.
7. يُوفّر التنويع الموارد والخبرات اللازمة للتخطيط والتنفيذ الفعّال للبرامج التنموية من خلال توسيع قاعدة التمويل والمؤسسات المنتجة. (صبر وسعيد، 2021: 249)
8. يساعد التوجه نحو قطاعات مستدامة وتقنيات خضراء على تعزيز مرونة الاقتصاد في مواجهة آثار التغير المناخي، وخاصة تراجع إنتاج القطاعات الزراعية.

ثالثا: مؤشرات التنويع الاقتصادي: هناك مؤشرات عديدة للتنويع الاقتصادي ، نذكر منها :
1. درجة ومعدل التغيير في هياكل الانتاج كما توضحها النسبة المئوية لإسهام القطاعات الانتاجية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي(مرزوك وحمزة، 2014: 61)
2. درجة عدم استقرار الناتج المحلي وعلاقتها بتقلبات اسعار النفط، فالتنويع الاقتصادي يفترض فيه ان يخفض من حدة عدم الاستقرار مع مرور الزمن. (حميداتو، 2017: 77)
3. تطور قاعدة الإيرادات غير النفطية كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات العامة، إذ ان ذلك يدل على على نجاح البلد في تطوير مصادر إيراداته غير النفطية، لان تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية يعد من المؤشرات المهمة للتنويع الاقتصادي. (صبر وسعيد، 2021: 252، 253)
4. نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات، فكلما ارتفعت نسبة الصادرات غير النفطية، دل ذلك على توسع التنويع الاقتصادي غير ان التغيرات التي تحدث على المدى القصير في هذا المؤشر قد لا تعطي نتائج صحيحة اذ يمكن ان ينتج ذلك عن تقلبات اسعار النفط والصادرات. (احمد، 2015: 196)
5. تطور إجمالي اليد العاملة حسب القطاع، إذ يجب ان يعكس هذا المؤشر التغييرات في التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
6. نسبة اسهام القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتكوين راس المال الثابت، إذ كلما كانت نسبة اسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتكوين راس المال الثابت مرتفعا دلّ ذلك على التنويع الاقتصادي، والعكس بالعكس. (رسن وحسين، 2017: 122)

المحور الثاني: تجربة التنويع الإقتصادي في المملكة العربية السعودية

اولاً: واقع الاقتصاد السعودي قبل التنويع الاقتصادي: مرّ الاقتصاد السعودي بعدة مراحل نمو كما هو حال الاقتصادات النامية، إذ تميزت تطوراته منذ السبعينيات، وبالأخص بعد الطفرة البترولية، بالتحول من اقتصاد بسيط يعتمد على الزراعة والرعي وبعض الصناعات البدائية، إلى اقتصاد حديث يعتمد بدرجة كبيرة على النفط الذي أصبح يشكل الركيزة الأساسية للإيرادات الحكومية بعد أن كانت التجارة وخدمات الحجاج المصدر الأهم لها. (منتدى الرياض الاقتصادي، 2009: 2) ومنذ اكتشاف النفط سنة (1938)، أدى هذا القطاع دوراً محورياً في تمويل الخطط التنموية، وساهمت عوائده في بناء الصناعة الحديثة وتوسيع القاعدة الإنتاجية بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني. (أحمد، 2024: 3) كما تمتعت المملكة باستقرار اقتصادي ملحوظ بفضل الإنفاق الحكومي والسياسات المالية المتحفظة ومعدلات الفائدة المنخفضة، إلى جانب السيطرة

على التضخم، ما جعلها تحتل المرتبة السادسة عالمياً في استقرار الاقتصاد وفق تقرير التنافسية العالمي (2011–2012). ويُعد الريال السعودي من أكثر العملات استقراراً عالمياً، مع غياب القيود على الصرف وتحويل رؤوس الأموال للخارج. (الزهراني، 2014: 38) ويتكون هيكل الاقتصاد السعودي من ثلاثة قطاعات رئيسة: القطاع النفطي، والقطاع الحكومي، والقطاع الخاص، التي شكّلت مجتمعة الإطار العام للخطط التنموية. وكان القطاع النفطي يقود عملية التنمية من خلال العوائد الضخمة التي موّلت مشاريع البنية الأساسية وشجعت نمو القطاعات غير النفطية. (محمد الرزين، 2005: 3)

ثانياً: السياسات المتبعة للتنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: أدركت السعودية خطورة الاعتماد على الموارد الناضبة كمصادر رئيسية للدخل، وبرزت الحاجة إلى توسيع مساهمة القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة وتنويع القاعدة الإنتاجية لضمان استمرار تدفق الدخل وتحقيق استقرار الخطط التنموية، لذا تبنت السعودية حزمة من السياسات والآليات لتحقيق استراتيجية التنويع الاقتصادي، .(Abdel Rahmen, 2017:3) ومن ابرز السياسات التي اعتمد عليها المملكة العربية السعودية لتنويع اقتصادها هي الآتي:

1) سياسة التنويع الاقتصادي ضمن رؤية 2030: اعتمدت المملكة على النفط لتمويل الاقتصاد بنسبة تجاوزت 90% من صادراتها و75% من إيرادات الموازنة، ما جعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات أسعار النفط، الأمر الذي دفع الحكومة لتبني رؤية السعودية 2030 كخطة طويلة المدى تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي. للمواطنين، وتنويع الاقتصاد، وتنمية الموارد البشرية، وتضمنت الرؤية الإجراءات التالية: (يوسفات و أخرون، 2017: 23-24).

أ. رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي من 5% إلى 35%، عبر تسهيل التمويل وإنشاء حاضنات أعمال ودعم التسويق الإلكتروني.

ب. زيادة فعالية صندوق الاستثمارات العامة برفع أصوله من 600 مليار ريال إلى أكثر من 7 تريليون ريال لتعزيز القطاعات الإستراتيجية.

ج. دعم القطاعات الواعدة مثل التصنيع والطاقة المتجددة والسياحة والترفيه و تحسين بيئة الاستثمار في القطاع الرقمي، وتشجيع الابتكار.

د. تنمية قطاع التعدين وزيادة مساهمته في الناتج المحلي إلى 97 مليار ﷼ وخلق 90 ألف فرصة عمل بحلول 2020 عبر الإصلاحات الهيكلية وتكثيف الاستكشاف.

هـ. تشجيع القطاع الخاص على الابتكار والمنافسة، وتحويل دور الحكومة إلى تنظيم ورقابة مع تسهيل الاستثمار في الصحة والتعليم والخدمات الأخرى.

و. تأسيس مناطق خاصة لوجستية وسياحية وصناعية لتعزيز الاستثمارات النوعية

ز. تطوير البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات مع تحسين جودة الشبكات بنسبة تغطية تصل إلى 90% .

2) توسيع دور القطاع الخاص: شهدت السعودية منذ الخطط الخمسية الأولى جهودًا لتوسيع دور القطاع الخاص، حيث أصبح شريكًا رئيسيًا في التنمية واستراتيجية التنويع الاقتصادي، وانتقل من الاعتماد على العقود الحكومية إلى الدفع الذاتي وإدارة المشاريع العامة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2012: 58-66). وتم تصنيف الشركات وفق ثلاث فئات:

أ. النشاطات الاستراتيجية التي تبقى تحت مسؤولية الحكومة.

ب. النشاطات التي تتحول ملكيتها وإدارتها بالكامل للقطاع الخاص.

ج. النشاطات التي تتبع نظام الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.

وقد ساهمت الغرف التجارية الصناعية (20) غرفة، ينتسب إليها (174) ألف مؤسسة وشركة، في تنظيم القطاع الخاص، وحماية مصالحه، وتعزيز قدراته التنافسية، ودعم علاقته مع العمال، كما

توسعت أنشطتها لتشمل دول مجلس التعاون الخليجي والعالم (السويلم ، 2019: 15). وتم تبني حزمة من السياسات لدعم القطاع الخاص، تشمل: توفير البنية التحتية، تقديم القروض الميسرة، إعفاء المعدات والمواد المستوردة من الرسوم، دعم التدريب، توسيع أنشطة إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وإنشاء صندوق التنمية الصناعية السعودي، إلى جانب تسهيل التمويل المصرفي وتشجيع المشاريع الإنتاجية (فهد طلال، 2024). مع تطبيق مبادئ الاقتصاد الحر، أصبح القطاع الخاص شريكًا فاعلًا في المشاريع التنموية، مستفيدًا من الحوافز الحكومية والإعفاءات الجمركية، ما عزز دوره ومساهمته في الاقتصاد السعودي، ورفع من كفاءته وأدائه ضمن استراتيجية التنويع الاقتصادي.

3) سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر والمحلي: أولت الحكومة السعودية اهتمامًا كبيرًا بجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، نظرًا لأهميتها في توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل القومي، من خلال إصدار نظام الاستثمار وإنشاء الهيئة العامة للاستثمار سنة 2000، بهدف توفير مناخ استثماري تنافسي- وتشجيع المستثمر المحلي على إعادة أمواله من الخارج (الذبابي، 6012023-600:). وقد ركزت الاستراتيجية على تمويل المشاريع الإنمائية من الحكومة وتطوير البنية التحتية العامة، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة في جميع القطاعات، مع توفير الحوافز لرأس المال الأجنبي في المشاريع الإنتاجية التحويلية، بما يضمن نقل التقنية والخبرة الفنية (أبا الخيل، 2012) كما لعبت المؤسسات التمويلية الحكومية والخاصة، لا سيما صندوق التنمية الصناعية السعودي دورًا محوريًا في تنمية الاستثمارات الصناعية المشتركة، عبر توفير الموارد المالية، نقل التقنيات الحديثة، تحسين الإنتاج، وتدريب الكوادر على أساليب الإدارة الصناعية المتقدمة (تقرير منجزات خطط التنمية، 2012: 41-43). إذ تركزت السياسة الاستثمارية خلال العقود الماضية على مجالين رئيسيين:

أ . تمويل المشاريع الاستثمارية والإنمائية الحكومية من خلال الموازنة السنوية.

ب. تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية عبر تطوير البنية التحتية، وضمان بيئة تشريعية ملائمة، وتوفير الخدمات الأساسية والمرافق العامة. كما منحت السعودية حوافز لرأس المال الأجنبي لتشجيع استخدام التقنيات الحديثة، مع ضرورة توظيف هذه الأموال في مشروعات الإنتاج والتحويل والتصنيع، مصحوبة بالخبرات الفنية والتقنية اللازمة لدعم استراتيجية التنويع الاقتصادي.(Almutairi, 2020: 129)

4) إصلاح سوق العمل: واجهت سوق العمل السعودي تشوهات متراكمة ناجمة عن استقدام العمالة الوافدة بسبب عدم توافق التعليم مع احتياجات السوق، ونمو القوى العاملة الوطنية بوتيرة أعلى من نمو الاقتصاد، مما أدى إلى اعتماد القطاع الخاص على العمالة الأجنبية وارتفاع البطالة بين السعوديين (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2010: 219). وقد أدى التركيز على التوسع في القطاع العام إلى ارتفاع نسب العمالة الوطنية فيه، وزيادة تكلفة الرواتب والأجور، بينما ظل القطاع الخاص يعتمد على العمالة الوافدة بسبب تكلفتها الأقل وكفاءتها الأعلى، ما تسبب في ارتفاع معدلات البطالة بين السعوديين، وللتعامل مع هذه المشكلة، بدأت الحكومة تطبيق سياسة الإحلال أو "السعودة"، بهدف تعزيز مشاركة العاملة الوطنية تدريجياً في القطاعات الاقتصادية المختلفة، خصوصاً تلك التي تتركز فيها العمالة الأجنبية(حسن وساسانبور، 2008: 79)كما اعتمدت المملكة على استراتيجية توظيف طويلة المدى تغطي 25 عامًا لتحقيق التوظيف الكامل وزيادة مساهمة الموارد البشرية الوطنية ورفع إنتاجية العمال المحليين لتضاهي الاقتصادات المتقدمة، مع تقسيم الأهداف إلى قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، وتنفيذ السياسات عبر مؤشرات أداء كمية لتقييم الإنجاز، كما ساهم صندوق تنمية الموارد البشرية في برامج التدريب والتوظيف، مما قلل الاعتماد على العمالة الوافدة ورفع مشاركة القوى العاملة الوطنية(مؤسسة النقد العربي السعودي، 2010: 219 -220).

5) الإصلاح المالي: يشمل القطاع المالي البنك المركزي والمصارف التجارية ومؤسسات الإقراض وسوق الأوراق المالية، وهو عنصر أساسي في دعم الاقتصاد عبر القروض المصرفية لتعزيز استراتيجية التنويع (الغرفة التجارية الصناعية-التقرير الاقتصادي، 2012: 64). وقد صمد النظام المصرفي السعودي أمام تحديات عدة مثل انخفاض أسعار النفط، الأزمة المالية العالمية، وإعادة هيكلة الديون، حيث أظهرت اختبارات القدرة على تحمل الضغوط أن مستويات السيولة ورأس المال المرتفعة توفر احتياطيات وقائية لتعزيز الثقة بالبنوك، مما سمح بتحويل السيولة من الإيداع لدى مؤسسة النقد إلى تقديم الائتمان(مارتسون وآخرون، 2012 : 21) أشاد صندوق النقد الدولي بدور مؤسسات الإقراض الحكومية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل نحو 25%من الناتج المحلي و63% من التوظيف في القطاع الخاص و98% من إجمالي المشروعات، حيث قامت السعودية بتوسيع برامج التمويل لهذه المشاريع عبر صندوق التنمية الصناعية إلى جانب السياسة النقدية، شكلت السياسة المالية عنصرًا رئيسيًا في الاقتصاد الكلي، حيث ساهمت الإنفاقات العامة والإعفاءات الضريبية في دعم الاستثمار وزيادة الطلب الكلي، مستندة إلى الإيرادات البترولية الضخمة، التي تمثل الجزء الأكبر من الموازنة العامة (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2019: 113) كما تتبع الحكومة سياسة مالية معاكسة لدورات أسعار النفط، حيث يتم استخدام الاحتياطيات أو الاقتراض عند انخفاض الأسعار، واستثمار الفوائض لسداد الدين ومراكمة الاحتياطيات عند ارتفاع الأسعار، لتحقيق التوازن بين الاستثمار في البنية التحتية وتنويع الاقتصاد واستقرار الاقتصاد الكلي،(راسموسن وآخرون، 2015: 48)

ثالثاً : اثر السياسات المتبعة في التنويع الاقتصاد السعودي: هناك العديد من المؤشرات التي تُظهر اثر السياسات المتبعة على التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ولكن البحث ركز على اهم تلك المؤشرات، وهي كالآتي:

1) نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي في السعودية: يمكن التعرف على نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي السعودي خلال المدة (2003-2022) من خلال الجدول(1).

جدول (1): نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية خلال المدة (2004-2023)

السنوات	الخدمات الحكومية والاجتماعية والشخصية %	خدمات المال والتأمين والعقارات %	تجارة الجملة والتجزئة والفنادق %	التشييد والبناء %	الصناعات التحويلية %	الزراعة الغابات والاسماك %	القطاعات الاخرى %	الناتج المحلي للقطاع غير النفطي %	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي %
2004	19.41	8.54	5.04	4.23	9.46	2.01	3.45	52.14	47.86
2005	20.13	8.91	5.46	4.31	9.58	2.45	3.6	54.44	45.56
2006	19.69	9.65	6.14	4.54	10.08	2.4	3.98	56.48	43.52
2007	19.72	10.24	6.99	4.55	10.51	2.4	4.56	58.97	41.03
2008	19.68	10.53	7.37	4.87	11.55	2.28	5.18	61.46	38.54
2009	20.82	11.29	8.18	5.02	11.35	2.34	5.89	64.89	35.11
2010	20.48	11.21	9.1	5.29	11.68	2.45	6.38	66.59	33.41
2011	19.96	10.19	9.14	5.37	11.64	2.32	6.57	65.19	34.81
2012	19.98	10.4	9.2	5.34	11.53	2.27	6.55	65.27	34.73
2013	20.53	11.11	9.59	5.61	11.69	2.31	6.73	67.57	32.43
2014	20.65	11.04	9.81	5.78	12.44	2.34	6.88	68.94	31.06
2015	20.31	10.32	9.67	5.72	12.84	2.35	6.95	68.16	31.84
2016	20.3	10.21	9.45	5.42	13.05	2.42	7.05	67.9	32.1
2017	20.45	11.19	9.51	5.16	13.33	2.51	7.13	69.28	30.72
2018	20.89	12.91	8.95	4.95	12.57	2.48	6.63	69.38	30.62
2019	21.74	11.17	9.44	4.64	12.45	2.51	6.89	68.84	31.16
2020	21.95	13.86	9.22	4.92	11.82	2.98	6.67	71.42	28.58
2021	24.31	12.29	9.78	4.74	12.23	3.2	6.58	73.13	26.87
2022	23.4	12.12	9.61	4.8	12.51	2.41	6.23	71.08	28.92
2023	22.27	13.68	10.36	5.05	11.93	3.58	6.67	373.5	26.46
المتوسط العام	20.83	11.04	8.6	5.02	11.71	2.5	6.03	65.73	34.27
معدل النمو السنوى المركب	0.73	2.51	3.87	0.94	1.23	3.08	3.53	1.83	-3.07

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- بيانات وزارة الإقتصاد والتخطيط، منجزات خطط التنمية-حقائق وأرقام، التقرير السنوي السعودي للسنوات (2004-2023).

يتبين من الجدول (1) ان الناتج المحلي الإجمالي السعودي شهد تحولات واضحة في هيكل مساهمة القطاعات الاقتصادية خلال المدة (2004–2023)، وهذه التحولات تعكس توجه المملكة نحو تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على النفط. فقد انخفضت نسبة مساهمة قطاع التعدين والتحجير (استخراج النفط والغاز) من (47.86%) عام 2004 إلى (26.46%) عام 2023، بمتوسط عام قدره(34.27%) ومعدل نمو سنوي سالب بلغ (-3.07%)، ما يعكس نجاح جهود التنويع الاقتصادي. وفي المقابل، ارتفعت مساهمة اجمالي القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من (52.14%) في 2004 إلى (73.53%) في 2023، وقد بلغ متوسط مساهمة القطاع غير النفطي خلال مدة الدراسة نحو(65.73%)، أما معدل النمو السنوي المركب فقد كان موجباً وبلغ (1.83%). وتشمل القطاعات غير النفطية كل من (الخدمات الحكومية والاجتماعية والشخصية، خدمات المال والتأمين والعقارات، تجارة الجملة والتجزئة والفنادق، التشييد والبناء، الصناعات التحويلية، الزراعة الغابات والاسماك، والقطاعات الاخرى) وقد ساهمت القطاعات غير النفطية بدرجات متفاوتة في الناتج المحلي الاجمالي، الا ان جميعها سجلت معدلات نمو متزايدة (موجبة) وكما مبين في الجدول السابق .

يُستنتج مما سبق ان المملكة العربية السعودية نجحت في تحقيق بعض أهداف رؤية المملكة 2030 في دعم القطاعات غير النفطية لا سيما الصناعية والمالية والتجارية، ما يعني ان هناك توجه واضح نحو تنويع الإقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على قطاع النفط.

تنويع الصادرات في المملكة العربية السعودية: يُعد تنويع الصادرات احدى المؤشرات الاخرى لتحقيق أهداف التنويع الإقتصادي إذ لا يمكن اعتبار التغير في مؤشرهيكل الإنتاج وحده كافياً على نجاح جهود التنويع، ما لم يصاحب ذلك تغيير ملموس في هيكل الصادرات. وتبرز أهمية هذا الجانب بشكل خاص في الاقتصادات الريعية المعتمدة على تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث يعبر تنويع الصادرات عن مدى قدرة الاقتصاد على تطوير أنشطة إنتاجية قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية. ومن أجل التعرف على واقع هيكل الصادرات السلعية في المملكة العربية السعودية خلال المدة (2004–2023)، استعان البحث ببيانات الجدول(2) الذي يبين واقع التركيبة السلعية لصادرات المملكة العربية السعودية خلال المدة (2004-2023). يتبين من الجدول (2) ان إجمالي الصادرات السعودية شهد نمواً مستمراً، اذ ازدادت من (349,664) مليون ﷼ عام 2004 إلى (1,541,958) مليون ﷼ عام 2023، وبمتوسط قدره (955,965) مليون ﷼ خلال مدة الدراسة (2004–2023)، بينما بلغ معدل النمو السنوي المركب (8.12%)، وهو ما يعكس توسع النشاط التصديري للمملكة، لاسيما في السنوات الأخيرة. كما ويتبين من الجدول انه وعلى الرغم من استمرار هيمنة الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات، إلا أن نسبتها تراجعت من (88.23%) عام 2004 إلى (76.53%) عام 2023، بمتوسط نسبة مساهمة بلغ (82.43%) ومعدل نمو سنوي مركب سلبي قدره (-0.55%)، مما يشير إلى تحسن نسبي في هيكل الصادرات باتجاه التنويع الاقتصادي.

جدول (2): التركيبة السلعية لصادرات السعودية خلال المدة (2004-2023)

السنوات	الصادرات غير النفطية (مليون ريال)	نسبة الصادرات غير النفطية%	الصادرات النفطية (مليون ريال)	نسبة الصادرات النفطية %	إجمالي الصادرات (مليون ريال)
2004	41155	11.77	308509	388.3	349,664
2005	57171	12.1	415320	87.9	472,491
2006	71236	10.52	605908	89.48	677,144
2007	85544	10.81	705795	89.19	791,339
2008	104491	11.95	769912	88.05	874,403
2009	121662	10.35	1053820	89.65	1,175,482
2010	109609	15.2	611500	84.8	721,109
2011	134581	14.29	807204	85.71	941,785
2012	176560	12.91	1191060	87.09	1,367,620
2013	190947	13.11	1265555	86.89	1,456,502

2014	202408	14.36	1207115	85.64	1,409,523
2015	217017	16.9	1067105	83.1	1,284,122
2016	189912	24.88	573401	75.12	763,313
2017	177682	25.81	510741	74.19	688,423
2018	193496	23.26	638385	76.74	831,881
2019	235462	21.33	868439	78.67	1,103,901
2020	229165	23.36	751848	76.64	981,013
2021	204322	31.34	447630	68.66	651,952
2022	277560	26.8	758112	73.2	1,035,672
2023	315639	20.47	1226319	79.53	1,541,958
المتوسط العام	166,781	17.58	789,184	82.43	955,965
معدل النمو السنوى المركب	0.113	2.96	0.075	-0.55	0.081

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات :

-البنك المركزي السعودي،2024،النشرة الإحصائية السنوية 2004-2023.(متاح على الإنترنت) متوفر على: https://www.sama.gov.sa (تم الاطلاع عليه يوم: 5 شُباط 2025).

وفي المقابل، ارتفعت نسبة الصادرات غير النفطية تدريجياً من (11.77%)عام 2004 إلى ذروتها عام 2021 بنسبة (31.34%)، قبل أن تعاود الانخفاض إلى (20.47%) في عام 2023. وقد بلغ متوسط مساهمة هذا النوع من الصادرات (17.58%) خلال المدة المدروسة، في حين كان معدل النمو السنوي المركب موجباً ، اذ بلغ (3.70%)، وهو ما يعكس نجاح السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تعزيز الصادرات غير النفطية وتنويع القاعدة الإنتاجية، في إطار تنفيذ رؤية المملكة 2030 لتنويع الصادرات وتقليل الاعتماد على العوائد النفطية. يستنتج من الجدول أن التنويع الاقتصادي في السعودية حقق تقدماً ملحوظاً لكنه غير كافٍ لتحقيق الاستقلال عن النفط .فالمملكة تمكنت من رفع الصادرات غير النفطية إلى مستويات تجاوزت 25% في بعض السنوات، لكنها لم تستطع الحفاظ على هذا الاتجاه بشكل مستدام. ويُعزى ذلك إلى ارتباط الصادرات غير النفطية جزئياً بالقطاع النفطي نفسه، فضلا عن تأثرها بتقلبات أسعار الطاقة العالمية.

تنويع الإيرادات العامة: ولغرض التعرف على واقع الإيرادات العامة بنوعيها النفطية وغير النفطية في المملكة العربية السعودية خلال المدة(2004-2023)، تم الاستعانة بالجدول (3):-

جدول (3): الإيرادات النفطية و غير النفطية و الإيرادات العامة للمملكة العربية السعودية خلال المدة(2004-2023)

السنوات	الإيرادات النفطية (مليون ريال)	نسبة الإيرادات النفطية %	الإيرادات غير النفطية (مليون ريال)	نسبة الإيرادات غير النفطية %	إجمالي الإيرادات (مليون ريال)
2004	329995	84.12	62296	15.88	392,291
2005	504515	89.40	59820	10.60	564,335
2006	604495	89.73	69187	10.27	673,682
2007	562193	87.46	80607	12.54	642,800
2008	983407	89.32	117586	10.68	1,100,993
2009	434405	85.21	75400	14.79	509,805
2010	670267	90.47	70605	9.53	740,872
2011	1034383	92.56	83144	7.44	1,117,527
2012	1144820	91.84	101718	8.16	1,246,538
2013	1035046	89.80	117566	10.20	1,152,612
2014	913348	87.81	126793	12.19	1,040,141
2015	446408	72.86	166285	27.14	612,693
2016	333693	64.24	185755	35.76	519,448
2017	435925	63.04	255580	36.96	691,505
2018	611196	67.49	294413	32.51	905,609
2019	594386	64.13	332460	35.87	926,846
2020	413043	52.83	368791	47.17	781,834
2021	562202	58.23	403284	41.77	965,486
2022	857279	67.60	410885	32.40	1,268,164
2023	754529	62.24	457761	37.76	1,212,290
المتوسط العام	661,277	77.52	191,997	22.48	853,274
معدل النمو السنوى المركب	0.04	-1.57	0.11	4.66	0.06

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- البنك المركزي السعودي ، التقارير الإقتصادية والإحصاءات، منصة البنك المركزي السعودي للبيانات المفتوحة، التقارير الاحصائية، (متاح على الرابط): https://www.sama.gov.sa (تم الاطلاع علية يوم: 6 شباط 2025).

في ضوء بيانات الجدول(3) يتضح أن إجمالي الإيرادات تشهدت ارتفاعاً مستمراً في قيمها خلال مدة الدراسة(2004-2023)، فقد ارتفعت من(393,291) مليون ﷼ سعودي في سنة 2004 إلى (1,212,290) مليون ﷼ سعودي في سنة 2023. وقد حافظت نسبة الإيرادات النفطية في بداية الفترة (2004-2014)، على نسب مرتفعة جدًا (أكثر من 80% في معظم السنوات)، ولكن لوحظ تغير ملحوظ في هيكل الإيرادات النفطية من سنة 2015 حيث انخفضت نسبة الإيرادات النفطية تدريجيًا حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها والبالغة (52.83%) في سنة 2020، ثم ارتفعت قليلاً إلى (62.24%) في سنة 2023. وقد بلغ متوسط مساهمة الإيرادات النفطية خلال المدة (2004-2023) حوالي (77.52%) من الإيرادات العامة، أما معدل النمو السنوي المركب فقد كان سلبياً وبلغ (-1.57%). وبالمقابل فقد شهدت نسبة الإيرادات غير النفطية ارتفاعاً من (15.88%) في سنة 2004 إلي (37.76%) في سنة 2023، وقد بلغ متوسط مساهمة الإيرادات غير النفطية خلال المدة (2004-2023) حوالي (22.48%) من الإيرادات العامة، أما معدل النمو السنوي المركب فقد كان موجباً وبلغ (4.66%).وتدل هذه النتائج على نجاح نسبي في مسار التنويع المالي رغم استمرار تأثير تقلبات أسعار النفط على الإيرادات الكلية. وبذلك يمكن القول إن التجربة السعودية في تنويع الإيرادات العامة تمثل نموذجاً إصلاحياً تدريجياً أسهم في تعزيز الاستدامة المالية وتخفيف الاعتماد على العوائد النفطية، وهي تجربة يمكن للعراق الاستفادة منها في إطار إصلاحه المالي وتنويع موارده العامة.

المحور الثالث: واقع التنويع الإقتصادي في العراق و الدروس المستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية المختارة لتنويع الإقتصادي العراقي

اولاً: تحليل واقع التنويع الإقتصادي في العراق: أن المتتبع بشأن الإقتصاد العراقي يجد أن صفة الاستقرارية قد غابت عنه بحيث أصبحت التقلبات والصدمات صفة ملازمة له وهذا ما أدى إلى نشوء إقتصاد يتسم باختلالات هيكلية عميقة التأثير، فمنذ اندلاع حرب الخليج الاولى سنة 1980، مروراً بحرب الخليج الثانية سنة 1991، دخل العراق في حلقة مستمرة من الحروب والازمات التي أضعفت أداءه الاقتصادي وأثّرت سلباً على مختلف مؤشراته الكلية، وقد انعكس ذلك في ارتفاع معدلات البطالة والتضخم والعجز المستمر للموازنة العامة فنتيجة تراجع الايرادات العامة الناتجة عن توقف الصادرات النفطية وتأثيره على هيكل التجارة الخارجية والميزان التجاري للبلد ناهيك عن حجم المديونية الكبيرة للدول المتقدمة و المؤسسات الإقتصادية الدولية، مما أثر على مجمل قطاعات الإقتصاد الوطني ونسب مساهمتها ضمن الهيكل العام للناتج المحلي الاجمالي الذي إرتبطت معدلات نموه بشكل مباشر بالتبعية للإيرادات النفطية. يمكن التعرف على واقع التنويع الإقتصادي في العراق خلال تحليل المؤشرات الآتية:-

نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية الى الناتج المحلي الاجمالي: يمكن التعرف على نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال للمدة من الجدول (4).

جدول(4): المساهمة النسبية للقطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2023)

السنوات	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية %	الكهرباء والماء %	البناء و التشييد %	النقل و المواصلات والتخزن %	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه %	المال والتأمين وخدمات العقارات والاعمال %	الصناعة التحويلية %	الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك %	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي %	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي %
2004	8.5	1.3	2.1	3.5	4.3	8.2	4.1	6.9	38.9	61.1
2005	10.3	1.12	3.3	5.12	5.71	10.55	3.2	6.3	45.61	54.39
2006	11.22	0.82	3.61	7.05	6.64	8.31	1.54	5.83	45.81	54.19
2007	12.24	0.97	3.55	6.93	6.53	9.42	1.69	5.06	46.39	53.61
2008	12.46	0.84	3.84	7.73	6.48	8.33	1.5	3.67	44.38	55.62
2009	17.97	1.21	5.07	10.18	8.24	10.44	2.42	4.4	59.73	40.36
2010	15.97	1.15	3.5	11.29	8.69	9.49	2.28	5.03	56.97	43.03
2011	13.2	1.26	4.96	4.89	6.6	8.55	1.84	4.17	45.47	54.65
2012	14.9	1.27	5.62	4.72	6.37	8.77	1.72	4.07	47.44	52.63
2013	15.92	1.81	8.47	5.45	7.57	7.51	2.36	4.81	53.9	46.32

2014	15.88	1.89	7.83	5.8	7.55	8.97	2.92	4.18	55.52	44.48
2015	20.2	2.93	8.82	10.1	10.08	9.1	1.81	3.93	67.16	32.84
2016	21.89	2.63	5.6	8.17	11.12	10.02	2.16	5.13	66.72	33.5
2017	20.45	2.87	4.75	10.6	8.15	8.5	2.61	2.92	60.85	39.28
2018	17.22	2.93	4.26	10.63	7.77	7.68	1.8	1.95	54.24	45.94
2019	19.22	2.91	5.68	8.65	8.6	8.04	2.12	3.75	58.97	41.16
2020	24.23	3.91	3.45	9.89	9.64	9.4	3.01	5.89	69.42	30.59
2021	19.92	1.6	4.11	10.05	6.88	6.62	2.23	3.31	54.72	45.69
2022	15.14	1.36	2.29	8.72	6.08	4.85	1.78	2.85	43.07	57.26
2023	14.01	1.15	4.9	8.7	6.19	2.1	2.24	2.8	42.09	58.4
المتوسط العام	16.04	1.80	4.79	7.91	7.46	8.24	2.27	4.35	52.85	47.31
معدل النمو السنوي المركب	2.66	-0.64	4.56	4.91	1.94	-6.92	-3.13	-4.64	0.42	-0.23

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على:
البنك المركزي العراقي، وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير السنوية الي مساهمة القطاعات الإقتصادية إلى الناتج المحلي الإجمالي العراقي(2004-2023).

في ضوء بيانات الجدول (4) يتضح أن حصة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي العراقي بلغت نحو (61.1%) في سنة 2004، وانخفضت تدريجياً إلى (58.4%) في سنة 2023. بمتوسط مساهمة قدره (47.31%) خلال المدة(2023–2004)، أما معدل النمو السنوي المركب فقد كان سالباً وبلغ (-0.23%). وعلى الرغم من هذا الانخفاض، الّا ان هيمنة القطاع النفطي بقي مستمراً، ما يعكس استمرار الاعتماد العراق الكبير على العائدات النفطية كمصدر رئيسي للناتج المحلي الإجمالي، وعدم تحقق التنويع الاقتصادي المطلوب بالوتيرة الكافية. في حين ان مساهمة القطاع غير النفطية شهدت تطوراً متذبذباً اذ ازدادت مساهمتها من (38.9%) في سنة 2004 إلى (69.42%) في سنة 2020 ثم تراجعت تدريجيا لتبلغ(42.09%) سنة 2023. بمتوسط مساهمة عامة بلغت (52.85%) خلال المدة نفسها، وبمعدل نمو سنوي مركب موجباً وبلغ (0.42%). وهذا يدل على وجود تحسن نسبي في مساهمة القطاعات غير النفطية خلال تلك المدة، إلا أن هذا التحسن لا يزال محدودًا ولا يعكس تحولًا هيكليًا جوهريًا في بنية الاقتصاد العراقي، الذي لا يزال يعتمد بصورة رئيسة على قطاع النفط. وقد ساهمت القطاعات غير النفطية(خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية ،الكهرباء والماء، البناء والتشييد،، النقل والمواصلات والخزن، تجارة الجملة والمفرد والفنادق، المال والتامين وخدمات العقارات والاعمال، الصناعة التحويلية، الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك) بنسب متفاوتة ومتواضعة لم تتعدى(10%) لكل قطاع على حدة، باستثناء قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية التي تجاوزت (20%) في بعض السنوات. وهو ما يؤكد أن جهود التنويع الاقتصادي في العراق لا زالت تواجه تحديات هيكلية تحول دون تحقيق تنمية متوازنة تعتمد على تعدد وتنويع مصادر الإنتاج والدخل.

هيكل الصادرات في العراق: يمكن التعرف على واقع هيكل الصادرات العراقية و بنوعيها النفطية وغير النفطية خلال المدة (2004-2025) كما في الجدول(5): يتبين من الجدول(5) أن هيكل الصادرات العراقية اتسم بدرجة كبيرة من التقلبات خلال مدة الدراسة (2004–2023)، متأثراً بتغيرات أسعار النفط العالمية والأوضاع الاقتصادية والأمنية الداخلية. وقد كان معتمدًا بصورة شبه مطلقة على الصادرات النفطية، إذ لم تنخفض نسبتها عن (96%) خلال معظم سنوات الدراسة، وبلغت ذروتها في بعض السنوات لتتجاوز (99.8%) كما في سنتي (2017، 2018)، كما ويلاحظ أن معدل النمو السنوي المركب للصادرات النفطية بلغ (0.222%)، ما يشير إلى نمو طفيف ومتذبذب يرتبط أساسًا بتغيرات أسعار النفط العالمية. وفي المقابل، تُظهر البيانات أن الصادرات غير النفطية لم تحقق تطورًا ملموسًا، بل سجلت معدل نمو سنوي مركب سالب قدره (- 11.6%) ، وهو ما يعكس تراجعًا في الأداء التصديري للقطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة التحويلية. اذ لم تتجاوز مساهمة هذه الصادرات عن (3.9%) سنة 2004، لتنخفض بعد ذلك إلى أقل من (1%) في معظم السنوات اللاحقة، مما يؤكد محدودية قدرتها على منافسة الصادرات النفطية أو دعم الميزان التجاري. يستنتج مما سبق ان هيكل الصادرات العراقية هو هيكل غير متوازن، إذ يسيطر عليه

الصادرات النفطية، في حين ان الصادرات غير النفطية لم تمثل الإ نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات، وكانت اغلب الصادرات غير النفطية مع دول الجوار وتركزت على مجموعة من السلع منها (التمور الرطبة والمجففة ودبس التمر، جلود الحيوانات والأصواف والمواد العلفية). وامتازت هذه السلع بإنخفاض أسعارها وكمياتها المصدرة مما أثر على هيكل الصادرات العراقية، وانعكس ذلك بدوره سلباً على وضعية الاقتصاد العراقي وعدم التنويع بالصادرات بالرغم من الإمكانات الإقتصادية التي يمتلكها العراق وتؤهله ليصبح قوة إقتصادية في المنطقة.

جدول (5): هيكل الصادرات في العراق خلال المدة (2004- 2023)

السنوات	الصادرات النفطية (مليون دولار)	نسبة الصادرات النفطية %	الصادرات غير النفطية (مليون دولار)	نسبة الصادرات غير النفطية %	إجمالي الصادرات (مليون دولار)
2004	16582.3	96.09	674.7	3.91	17,257
2005	23578.5	99.50	118.5	0.5	23,697
2006	29503.4	97.93	623.6	2.07	30,127
2007	38476.8	98.14	729.2	1.86	39,206
2008	61267.7	97.63	1675.6	2.67	62,755
2009	39134.3	99.25	295.7	0.75	39,430
2010	51375.8	99.25	388.2	0.75	51,764
2011	79083.4	99.25	597.6	0.75	79,681
2012	93502.4	99.25	706.6	0.75	94,209
2013	89907.6	99.25	679.4	0.75	90,587
2014	84729.7	99.25	640.3	0.75	85,370
2015	50953.0	99.25	385.0	0.75	338,51
2016	41190.6	99.74	107.4	0.26	298,41
2017	57489.9	99.88	69.1	0.12	559,57
2018	86256.4	99.88	103.6	0.12	360,86
2019	80034.5	99.78	176.5	0.22	211,80
2020	46727.1	99.71	135.9	0.29	863,46
2021	72828.2	99.65	255.8	0.35	084,73
2022	117867.9	99.85	177.1	0.15	045,118
2023	98722.7	99.57	426.3	0.43	149,99
المتوسط العام	62960.61	99.11	448.31	0.91	63,399.5
معدل النمو السنوي المركب	0.098	0.222	-0.024	-11.656	0.096

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات :

-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، نشرات إحصائية للسنوات (2004-2023).

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، المجموعات الإحصائية لسنوات متفرقة .

ثانياً: الدروس المستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية لتنويع الإقتصادي العراقي:

تُعَدُّ تجربة المملكة العربية السعودية في مجال التنويع الاقتصادي نموذجاً مناسبا يمكن للعراق الإستفادة منه في تقليل اعتماده على القطاع النفطي، نظراً لتشابه البلدين في كونهما اقتصادات ريعية تعتمد بشكل كبيرعلى الإيرادات النفطية. إذ أظهرت التجربة السعودية، من خلال تطبيق «رؤية المملكة 2030»، نجاح السياسات الاقتصادية الموجّهة إلى رفع الإنتاجية و تنويع القاعدة الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار. ومن هذا المنطلق، يمكن للعراق أن يستخلص عدداً من الدروس من التجربة السعودية وتوظيفها بما يتلاءم مع ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية. ومن هذه الدروس نذكر مايأتي:

تبني إرادة سياسية واستراتيجية واضحة للتنويع: أن التنويع الاقتصادي لا يتحقق عشوائيًا أو عبر إجراءات متفرقة، بل يتطلب توافر إرادة سياسية عليا، ورؤية استراتيجية شاملة تستند إلى دراسات معمقة وتخطيط بعيد المدى، فعلى سبيل المثال: تعد "رؤية السعودية 2030" نقلة نوعية في مسار السياسة الاقتصادية السعودية، إذ وضعت اهداف محددة لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع النفط، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. وبالاستناد على هذه التجربة ينبغي على العراق أن يتبنى استراتيجية وطنية شاملة لتنويع اقتصاده، لمدة لا تقل عن (15 او 20) سنة، ترتكز على مشاركة مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، وتحدد فيها الأهداف والأولويات والموارد بشكل واضح ، وتثبيت هذه الرؤية ضمن وثائق التخطيط الرسمي للدولة (مثل الخطط التنموية الخمسية أو العشرية) وربط الموازنات السنوية بها لضمان استمرارية التنفيذ تلك الاستراتيجية.

إنشاء صندوق سيادي لإدارة الفوائض النفطية: اثبتت تجارب العديد من البلدان النفطية ومن ضمنها تجربة المملكة السعودية، اهمية إنشاء صناديق سيادية لإدارة الفوائض النفطية كونها تعد أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي. لان التقلبات الدورية في اسعار النفط غالباً ما تؤدي الى عدم استقرار العوائد النفطية وبالتالي تُحدث اضطراباً في مستويات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، الأمر الذي يجعل من وجود صندوق سيادي ضرورة استراتيجية لامتصاص الصدمات النفطية وحماية الموازنة العامة من تقلبات العوائد النفطية.

تنشيط دور القطاع الخاص: تؤكد تجربة المملكة السعودية على أهمية تمكين القطاع الخاص وتفعيل دور كشريك أساسي في تحقيق اهداف التنويع الاقتصادي من خلال إصلاحات هيكلية وتسهيل الإجراءات الاستثمارية، وتوفير بيئة تشريعية ومؤسساتية داعمة لنمو هذا القطاع المهم. وفي المقابل، ما زال القطاع الخاص في العراق يعاني من التهميش نتيجة هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي منذ سبعينيات القرن الماضي الأمر الذي حدّ من مساهمته في تكوين رأس المال الثابت والتنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من بعض محاولات الانفتاح التي ظهرت في أواخر الثمانينيات، إلا أن بيئة الاستثمار بقيت غير محفزة للقطاع الخاص. لذا فإن تفعيل دور القطاع الخاص في العراق يُعد ضرورة استراتيجية لانجاح مسار التنويع الاقتصادي، و زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل، وتوسيع قاعدة الدخل الوطني بعيداً عن الاعتماد المفرط على العائدات النفطية.

جذب الإستثمار الأجنبي المباشر: تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) احدى أهم أدوات تحقيق التنويع الإقتصادي، كونها تساهم في نقل التكنولوجيا، خلق فرص عمل، رفع كفاءة الإنتاج، وتوسيع قاعدة الصادرات. وقد أثبتت التجربة السعودية، شأنها شأن تجارب دول نفطية أخرى، أهمية جذب رؤوس الأموال الأجنبية بوصفه وسيلة فعّالة لتسريع النمو وتنويع القاعدة الإنتاجية. في ضوء الظروف الإقتصادية الراهنة التي يعاني منها الإقتصاد العراقي تبرز الحاجة إلى التعامل مع الاستثمارات الأجنبية كضرورة استراتيجية لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ خطط التنمية والإنتاج، فضلاً عن كونها مصدراً لاكتساب الخبرة التقنية والانفتاح على الأسواق العالمية. ولتحقيق ذلك، يتوجب على العراق العمل على تهيئة مناخ استثماري جاذب وتوفير فرص استثمارية مجدية تضمن للمستثمرين تحقيق عوائد مستقرة، بما يعزز قدرتهم على الإسهام في مسار التنويع الاقتصادي المنشود

التركيز على القطاعات البديلة ذات القيمة المضافة العالية: يتمتع الاقتصاد العراقي بالعديد من المقومات والإمكانيات التي تؤهله لتنفيذ استراتيجية التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، إذ يمتلك العراق موارد طبيعية وبشرية كبيرة، يمكن استثمارها في تنشيط القطاعات غير النفطية ويتيح توسيع القاعدة الإنتاجية مما يسهم في خلق مصادر أخرى للدخل بدلا من الاعتماد على النفط لوحده كمصدر للتمويل. وفي هذا الصدد، يمكن للعراق الاعتماد على القطاعات البديلة الأخرى والتي يمكن تحديد أولوياتها وفق الآتي :

تنمية قطاع الصناعي: يمثل القطاع الصناعي احدى أهم القطاعات للاقتصاديات الحديثة، نظرًا لدوره الحيوي في رفع مستوى الإنتاج وتوليد الدخل وخلق فرص العمل، و تحفيز الادخار والاستثمار. ويُعد القطاع الصناعي العمود الفقري لبناء قاعدة اقتصادية متينة و تنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للإيرادات. لذلك، ينبغي على العراق اعادة هيكلة سياساته الصناعية من خلال دعم الصناعات التحويلية، وتبني سياسات تحفيزية للمستثمرين المحليين والأجانب، وتطوير البنى التحتية والخدمات اللوجستية التي تدعم الأنشطة الصناعية، على غرار ما قامت به المملكة العربية السعودية في برامجها الهادفة لتوطين الصناعة وتعزيز الإنتاج المحلي.

تنمية القطاع الزراعي: يُعد القطاع الزراعي من الركائز الأساسية للتنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في العراق، نظرا لارتباطه الوثيق بالقطاع الصناعي، لكونه يعد المجهز الرئيسي لتغذية الصناعات الغذائية والتحويلية. وعلى الرغم من توافر مساحات زراعية شاسعة وموارد مائية وبشرية كبيرة في العراق، إلا أن الإنتاج الزراعي في العراق لايزال غير كافٍ لتلبية الطلب المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد. وقد واجه القطاع الزراعي في العراق لمعوقات كثيرة، تمثلت بضعف الدعم الحكومي وتراجع التشريعات الفاعلة والانفتاح غير المنظم على الواردات من الدول المجاورة والتي ادت الى حدت من تطور الزراعة العراقية ومن قدرتها التنافسية. لذلك، يتطلب الأمر وضع سياسات فعالة لإحياء هذا القطاع الحيوي من خلال دعم المزارعين، وتبني التقنيات الحديثة في الري والإنتاج، وربط الزراعة بالصناعات التحويلية لتعزيز القيمة المضافة، على غرارما تبنته السعودية ضمن برامجها الزراعية المستدامة.

تنمية القطاع السياحي: يُعتبر القطاع السياحي من المقطاعات الحيوية للتنمية الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، نظرا لدوره المهم في تنويع مصادر الدخل وتعزيز الايرادات غير النفطية. إذ تشير الإحصاءات العالمية إلى أن قطاع السياحة تسهم بأكثر من (10%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فضلا عن دورها في تكوين رأس المال وزيادة الدخول والإيرادات الضريبية، وقد أكدت تجربة السعودية على أهمية هذا القطاع كأداة فعّالة في تحقيق التنويع الاقتصادي، إذ تمكنت من تطوير السياحة الدينية والترفيهية والثقافية ضمن رؤية المملكة 2030، لتصبح أحد المحفزات الرئيسة للنمو الاقتصادي. ويمتلك العراق مقومات سياحية طبيعية واثرية ودينية عديدة تؤهله ليكون وجهة سياحية متميزة إقليميًا وعالميًا. إلا أن هذا القطاع عانى ولايزال من ضعف واهمال كبير نتيجة الحروب المتتالية والاضطرابات الأمنية بعد عام 2003، مما أدى إلى تراجع الاستثمارات السياحية وتدهور البنى التحتية والخدمات المرتبطة به. وانطلاقًا من الدروس المستفادة من التجربة السعودية، يمكن للعراق تفعيل دور القطاع السياحي عبر تبنّي مجموعة من الإجراءات، ومن أبرزها (توفير الأمن والاستقرار، تطوير البنية التحتية والخدمات الفندقية، تأهيل الكوادر البشرية في إدارة وتشغيل المنشآت السياحية، فضلا عن تأهيل المواقع التاريخية والأثرية المتضررة . كما ينبغي اتباع سياسات ترويجية فعالة على المستويين المحلي والعالمي لتعزيز مكانة العراق كوجهة سياحية بما يسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي.

اصلاح سوق العمل والإستثمار في رأس المال البشري والبحث العلمي: يعد الإستثمار في رأس المال البشري والبحث العلمي استراتيجية حيوية لتعزيز التنمية الإقتصادية المستدامة والتنافسية العالمية لأي بلد. إذ يمثل العنصر البشري المؤهل علميًا ومهاريًا المحرك الأساسي للنمو والتطور في القطاعات المختلفة. وفيما يلي شرح لأهمية الاستثمار في رأس المال البشري والبحث العلمي :

أهمية الاستثمار في رأس المال البشري : يمكن تحديد اهمية الإستثمار في رأس المال البشري بالنقاط الآتية:-

1.زيادة الإنتاجية: أن الإستثمار في التعليم والتدريب يزيد من مهارات وقدرات العمال، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين جودة الإنتاج.

2.تعزيز الابتكار: إن القوى العاملة المتعلمة والمدربة تمثل مصدر مهم للابتكار والإبداع، مما يساعد على تطوير منتجات وخدمات جديدة وتحسين العمليات الحالية.

3.رفع وتحسين القدرة التنافسية: أن الدول التي تمتلك رأس مال بشري عالي الكفاءة تكون أكثر قدرة على المنافسة في الاسواق العالمية، مما يجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية قطاعاتها غير النفطية.

أهمية الاستثمار في البحث العلمي: يمكن تحديد أهمية الإستثمار في البحث العلمي بالنقاط الآتية:

1.تطوير التكنولوجيا: يعد البحث العلمي المحرك الرئيسي لتطوير التكنولوجيا، مما يساعد على تحسين كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف.
2. حل المشكلات العالمية: ان البحث العلمي يساعد في حل المشكلات العالمية مثل تغير المناخ والأمراض والفقر، مما يسهم في تحسين رفاهية افراد المجتمع.
3.تعزيز التنمية المستدامة: يساهم البحث العلمي دعم التنمية المستدامة من خلال تطوير تقنيات صديقة للبيئة واستخدام الموارد المتجددة.
ولتحقيق اهداف التنويع الإقتصادي في العراق، ينبغي إصلاح سوق العمل والاستثمار في التعليم والتدريب والتأهيل العلمي للموارد البشرية من اجل بناء قاعدة متينة تدعم تنفيذ سياسات التنويع. وفي هذا الصدد فان تنمية وتأهيل الموارد البشرية يعتبر عاملا أساسياً مكملاً للعوامل ذات الصلة بضرورة التنويع الاقتصادي.

أولاً: الاستنتاجات: توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات المهمة، أبرزها ما يأتي:
-شكلت رؤية السعودية 2030 إطاراً استراتيجياً شاملاً للتحول الاقتصادي، إذ وضعت أهدافًا واضحة ومؤشرات أداء محددة، انعكست في نمو القطاعات غير النفطية وتعزيز استدامة التنمية.
-حققت تجربة السعودية نجاح وتقدم ملموس في مسار التنويع الاقتصادي، إذ تراجع اعتماد الاقتصاد على النفط و انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من نحو (48%) عام 2004 إلى (26%) عام 2023، وهو ما يعكس انتقالًا تدريجيًا نحو قاعدة إنتاجية أكثر تنوعًا واستدامة.
-شهدت القطاعات غير النفطية السعودية نمواً واضحاً، ولا سيما الصناعة التحويلية والخدمات المالية والتجارية، إذ أصبحت تمثل أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، مما عزز من مرونة الاقتصاد أمام تقلبات أسعار النفط العالمية.
-حققت الصادرات غير النفطية السعودية نمواً سنوياً مركباً بلغ (3.7%)، نتيجة تبني سياسات صناعية وتجارية فعالة زادت من تنافسية السلع المحلية في الأسواق الإقليمية والعالمية.
-نجحت السعودية في تنويع الإيرادات العامة تدريجيًا، إذ ازدادت مساهمة الإيرادات غير النفطية إلى حوالي (38%) سنة 2023، مقابل (22%) كمعدل عام خلال مدة الدراسة.
-أدت إصلاحات سوق العمل وبرامج (السعودة) الى تعزيز مشاركة القوى العاملة السعودية وأسهم ذلك في خفض معدلات البطالة و كفاءة الإنتاج، رغم استمرار الحاجة إلى بعض فئات العمالة الوافدة.
-زيادة دور القطاع الخاص السعودي في التنمية بفضل برامج الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص، فضلاً عن الإصلاحات المؤسسية التي خلقت بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال.
-لا يزال الاقتصاد العراقي يعاني من ضعف شديد في التنويع الاقتصادي، إذ يسيطر القطاع النفطي على اكثر من(90%)من الناتج المحلي والإيرادات العامة، مع محدودية مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى.
-يواجه العراق تحديات كثيرة واختلالات هيكلية حادة نتيجة الأزمات السياسية والأمنية وتراجع كفاءة المؤسسات العامة، مما أضعف أداء القطاع الخاص وقلل قدرته على الإسهام في عملية التنمية.
-غياب رؤية اقتصادية مستقبلية طويلة الأمد في العراق، إذ لاتوجد استراتيجيات واضحة المعالم لتنويع مصادر الدخل، بخلاف التجربة السعودية التي اتسمت بالتخطيط الاستراتيجي المنظم والمستدام.

ثانياً: التوصيات: استنادًا إلى النتائج السابقة، يقدم البحث مجموعة من المقترحات، ومن ابرزها هي الآتي:

-من الضروري إعداد استراتيجية وطنية شاملة للتنويع الاقتصادي في العراق تستلهم من رؤية السعودية 2030، مع تحديد أهداف كمية قابلة للقياس ومؤشرات أداء واضحة للقطاعات غير النفطية.
-العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي من خلال إعادة توجيه الاستثمارات صوب القطاعات الإنتاجية الواعدة مثل الزراعة، الصناعة التحويلية، السياحة،.
-تحسين بيئة الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال إزالة المعوقات الإدارية والبيروقراطية، وتعزيز الإطار القانوني لجذب وحماية المستثمرين، وتوفير الحوافز الضريبية والمالية.
-توسيع دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتطبيق برامج الخصخصة التدريجية لرفع وتحسين كفاءة الإنتاج.
-ضرورة تنويع الإيرادات العامة عبر إصلاح النظام الضريبي وتوسيع قاعدتها، والاستفادة من أصول الدولة لتعزيز الإيرادات غير النفطية.
-ضرورة تبني سياسة تصديرية فعّالة ودعم الصناعات التحويلية وتشجعها على إنتاج سلع ذات قيمة مضافة عالية قادرة على المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية.
-الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري من خلال تطوير برامج التعليم التقني والمهني وربطه باحتياجات سوق العمل، بما يسهم في اعداد كوادر بشرية مؤهلة لتعزيز التنويع الاقتصادي.
-إنشاء صندوق سيادي وطني عراقي للتنمية والاستثمار على غرار صندوق الاستثمارات العامة السعودي، لتوجيه الفوائض النفطية نحو مشاريع تنموية واستثمارية طويلة الأجل.
-ضرورة تبني خطط خمسية أو عشرية واضحة الأهداف، تركز على زيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة
-تفعيل مبادئ الحوكمة والشفافية كمدخل أساسي لنجاح سياسات التنويع، من خلال تحسين أداء المؤسسات العامة ومكافحة الفساد وتعزيز الكفاءة في إدارة الموارد.

المصادر REFERENCES

1. الزهراني، بندر بن سالم (2014). "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي "، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض- السعودية.
2. الخطيب، ممدوح عوض (2014). "التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي"، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (16-17 فبراير). الرياض.
3. الذبابي، عبد الكريم (2023). "الإصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية."، مجلة البحوث الفقهية والقانونية ، 35(43).
4. السويلم، احمد بن علي (2019). التحديات التي تواجه القطاع الخاص في تمكين السعوديين لشغل وظائف رؤية 2030، ورقة عمل مقدمة لملتقى لقاءات الرياض 2019، من تنظيم صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، الرياض، السعودية.
5. الغرفة التجارية الصناعية (2012)، التقرير الاقتصادي- الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوربية، مركز البحوث والدراسات- الرياض، السعودية.
6. أحمد، ابو شهيار (2024). تاريخ النفط في السعودية: من الاكتشاف إلى القوة الاقتصادية العالمية https://www.markets.com/ar/news/the-history-of-oil-in-saudi arabia
7. أحمد، ضيف(2015)."أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر"-(1989 2012)جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
8. بوكثير، جبار وزرقوط، حميدة (2017). "قراءة لإستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة: إنجازات رائدة وآفاق مستقبلية واعدة"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 4(1)
9. حسن، محمد وساسانبور، سايرسن (2008)."ضغوط سوق العمل في مصر: تفسير استمرار ارتفاع معدل البطالة "، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 10(2).
10. رياض أبا الخيل، مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية، على الموقع: www. aleqt. com/2012/article/656105/httl.

11. رسن، سالم عبدالحسن وحسين، ثامر (2017). "الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الربيعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة 2003-2015)"، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد (34)، ص(117-160).
12. صبر، سعود غلي وسعيد، شفان جمال (2021)." أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (1980-2017)."، المجلة العربية للإدارة ، 41(2)، ص(245-263).
13. فياض، غيادة ورئيسي، مهدي وراسموسن، توبایاس وستيليوس، نيكلاس (2015). المملكة العربية السعودية: قضايا مختارة، تقرير صندوق النقد الدولي.
14. فهد، الطلال (2024). "وزير الاقتصاد والتخطيط في حوار مع (مال): صندوق البنية التحتية الوطني سيطلق برنامجا لدعم القطاع الخاص في التعليم والصحة وسيسهم في رفع نسبة طلاب المدارس الخاصة 25% وزيادة مشاركة القطاع الخاص في خدمات الصحة إلى 32"%. متاح على https://maaal.com/archives/202411
15. كامر، ألفريد ومارتسون، ديفيد (2012). المملكة العربية السعودية، تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2012، صندوق النقد الدولي.
16. مجلخ، سليم وخلفلاوي، إخلاص وبشيشي، وليد (2023). "التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة (1976-2022)." مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، 10(1).
17. مجدالرزين، عبدالله (2005). "التجربة السعودية الحديثة في مجال تنمية الاستثمار"، مجلة العلوم الانسانية، 5(8).
18. مرزوك، عاطف لافي وحمزة، عباس مكي (2014). "التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة -العراق، 8(31).ص(56-81).
19. منتدى الرياض الاقتصادي (2019). السياسات الاقتصادية الحكومية وأثرها على القطاع الخاص، مجلس الأمناء- الأمانة العامة، الرياض- المملكة العربية السعودية.
20. مؤسسة النقد العربي السعودي (2010). التقرير السنوي السادس والأربعون، أحدث التطورات الاقتصادية، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، المملكة العربية السعودية.
21. مؤسسة النقد العربي السعودي (2017). التقرير السنوي الثالث والأربعون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والاحصاء، المملكة العربية السعودي(الرياض).
22. وزارة الاقتصاد والتخطيط (2012). منجزات خطط التنمية- حقائق وأرقام، الرياض، السعودية.
23. يوسفات، علي والنعماوي، أمينة وبابا أحمد، عبدالمجيد (2017). "أهمية التنويع الاقتصادي كاستراتيجية للتقليص من التبعية للموارد النفطية في الدول العربية: تجربة المملكة العربية السعودية ."مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 5(1).

1.Abdel-Rahman, A-M.M., 2001. “Economic Diversification in the Kingdom of Saudi Arabia”. [MSc], Department of Economics, King Saud University, Riyadh
2. Almutairi, A. M. (2020) “Protecting the Rights of Local Shareholders under the Saudi rules for Qualified Foreign Financial Institutions Investments in Listed Shares.” Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 4(8), pp
3. Melina, G., Delechat, C. C., Newiak, M., Papageorgiou, C., & Spatafora, N. (2023). "Economic Diversification in Developing Countries: Lessons from Country Experiences with Broad-Based and Industrial Policies".